رسالة الكويت

رسالة دورية تصدر عن مركز البحوث والدراسات الكويتية

السنة الثانية - العدد الأول ربيع الآخر ١٤٢٨هـ يوليه ٢٠٠٧م

مركز البحوث والدراسات الكويتية

ص.ب ٦٥١٣١ المنصورية - رمز بريدي ٣٥٦٥٢

فيِ هذا العدد

* افتتاحية العدد.
* مخطوط بالخزانة الحسنية بالرباط - زيارة جلالة الملك محمد الخامس إلى الكويت في يناير عام ١٩٦٠م.
* من وثائق الأرشيف البريطاني: أول اتفاقية للكويت مع بريطانيا.
* الوثيقة العثمانية: في ميزان التحليل والنقد الموضوعي.
* عودة الحربي.
* من نشاط المركز (الزوار والمعارض).
* من مكتبة المركز.
* إصدارات المركز الجديدة.

الافتتاحية

أيها القارئ الكريم ...

نعيش هذه الأيام ونحن نرصد حركة الأحداث حولنا، نطلب السلام والأمن للجميع، ونسعى إلى الإصلاح والوفاق ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً، ونضع أيدينا في يد كل من يتطلع إلى مستقبل واعد، بالأمن والاستقرار.

ومع هذا التوجه الصادق لم يتسرب إلى نفوسنا ضعف، ولم يتطرق إليها وهن، ولم نيأس أبداً من طائف رحماني يلف الوجود حولنا فيلهم الجميع سداداً في القول، وحكمة في العمل، ودعماً للحق أينما سار، وإيماناً بالسلام حيثما وجد طريقه إلى العقول والقلوب.

إننا في الكويت لم نكن بمنأى عن الشر وطواغيته، وعن القهر وقسوته، وعن الاحتلال وعذاباته، ولم نفقد الأمل أبداً في سلام عادل، ونصر مؤزر ما اهتدينا إلى ذلك سبيلا، فالتقينا على هدف واحد هو الالتزام بالشرعية منهاجاً لنا وطريقاً.

والآن يدفعنا الإحساس بأننا في زورق واحد مع أبناء المنطقة وشعوبها: نعيش حياتهم، ونستشعر عن قرب آلامهم، ونحرص على اجتياز المحنة معهم إلى أن نتسامى جميعاً فوق ما هو حادث من اختلاف في الرؤى والتوجهات.

إنها آمال وتطلعات في جوّ مشحون بالقلق تجاه المستقبل القريب والبعيد حافل بتشابك المصالح وتقاطعها، نأمل أن ينبثق ضياء الفجر ويشرق علينا صباح يوم جديد، وتكون العقبى لنا أجمعين.

أ.د. عبدالله يوسف الغنيم
رئيس مركز البحوث والدراسات الكويتية

مركز البحوث والدراسات الكويتية

ص.ب: ٦٥١٣١ المنصورية - رمز بريدي: ٣٥٦٥٢ الكويت - ت: ٣/ ٢/ ٠٠٩٦٥٢٥٧٤٠٨١ - فاكس: ٠٠٩٦٥٢٥٧٤٠٧٨

e-mail: webmaster@crsk.org - homepage: http://www.crsk.org

الوثيقة العثمانية

في ميزان التحليل والنقد الموضوعي

في الآونة الأخيرة دأب الكثير من الباحثين والكتاب المعاصرين على التعلق بالوثائق التاريخية ، والاعتماد عليها باعتبارها مصدراً أساسيًا للمعلومات والحقائق ، فضلا عن كونها في تقديرهم الأسلوب الأمثل لتوثيق ما تتضمنه الدراسات والبحوث والمقالات من معلومات أو حتى ما لا يرقى إلى مستوى الحقيقة والمعلومات من احتمالات واستنتاجات .

وزاد في أهمية هذا التوجه لدى الباحثين ما استقر في وجدانهم وترسخ في عقولهم من أن الاعتماد على شيء من الوثائق وتدعيم آرائهم بها ينجيهم من أي مساءلة ، ويعفيهم من أي نقد لما يعرضون من توجهات ، أو يكفيهم ذلك – وحده– للرد على أي مما يثار حول الموضوع نفسه من دراسة موضوعية أو نقدية ، أو نقض لفكرته من الأساس بناء على ما يقدمه باحث آخر من آراء تستند إلى مصادر أخرى موثوق بها ، أو ما يراه من تناقض في الأدلة التي قام عليها البحث الأول .

والمبدأ في حد ذاته لا يتصادم مع منهج البحث العلمي ، فالوثيقة بلا شك لها قوة الحجة ، ولها أهمية خاصة في هذا المجال ، ولقد كشفت لنا الوثائق عن حقائق ومعلومات ذات قيمة تاريخية مهمة ، وأصبح التوثيق ضرورة مهمة يلجأ إليها المؤرخون في حفظ المعلومات وصيانتها من الضياع ، ويعتمد عليها الباحثون في دعم ما يرونه من آراء .

ولكن الشيء المؤسف في هذا المجال هو الجهل الشديد بمعايير الضبط والتحليل لما جاء بالوثيقة ، أو التمحّل في استنتاج أمور لا يحتملها النص أو يشير إليها ، أو توهم بعض الاحتمالات لأدنى ملابسة ، وذلك إذا أحسنا الظن بقارئ الوثيقة أو مستخدمها ولم نقل إنه قصد إلى تزييف الوثيقة نفسها ، أو اللجوء إلى ترجمة غير دقيقة للنص ، أو تطويع النص نفسه لما يتوجه إليه الكاتب ، ويؤيد ما يذهب إليه أو يدعمه من رأي سياسي أو وجهة نظر علمية ـ الأمر الذي يذهب تماما بمصداقية الوثيقة و بصحة المعلومات المنقولة عنها .

وفيما نحن بصدده الآن ظهرت وثيقة احتفت بها مجلة (الوثيقة) التي تصدر في مملكة البحرين

الوثيقة العثمانية كما وردت في دفتر المهمات رقم ١١١، والغريب أن لها ثلاث ترجمات، لم يورد الدكتور على أبا حسين إلا اثنتين، وهناك ترجمة ثالثة قام بها الدكتور زكريا كورشون الأستاذ بجامعة مرمرة بالجمهورية التركية، ويضيق المجال عن نشر الترجمات الثلاث التي يظهر من قراءتها أن هناك اختلافات واضحة بينها.

الشقيقة عن مركز الوثائق التاريخية ، وقد تضمنت رسالة عُثر عليها في أرشيف رئاسة مجلس الوزراء العثماني بإسطنبول في دفاتر المهمة رقم ١١١ ص ٧٣١ ، ونشرت لها المجلة ترجمتين تتفقان في كثير من الأمور وتختلفان في القليل منها على أهمية هذا الاختلاف في مجال استجلاء الحقائق والاعتماد عليها في بحث علمي ، وقد كتب الدكتور علي أبا حسين مقالة في المجلة المذكورة «العدد الأول ، السنة الأولى ، ص ٨٧» تحدث فيها عن موضوع العتوب بشكل عام مع التركيز على هذه الوثيقة ليؤكد من خلال ذلك أن تاريخ نشأة الكويت يعود إلى تاريخ هذه الوثيقة وهو ١٧٠١م . ولكن الباحثين في مركز البحوث والدراسات الكويتية تصدوا بما لهم من خبرة في مجال التوثيق لدراسة الوثيقة المذكورة والتعليق على مقال الدكتور علي أبا حسين بما يجلّي الحقيقة ، ويبرز جوانب الخلل في منهج التعامل معها ، وذلك من خلال أحد إصدارات المركز لعام ١٩٩٨م وهو كتاب (الكويت تواجه الأطماع) فقد عرض الدكتور يعقوب يوسف الغنيم في هذا الكتاب نص الترجمة الأولى للوثيقة ، وكذلك نص الترجمة الثانية مع صورة للأصل ولاسيما الجزء الخاص بموضوع المقالة المكتوبة في هذا المجال ، ومع اهتمام الباحث بما بين الترجمتين من فروق لها دلالات مختلفة تماما في المضمون والشكل ، جعلت الكثير من الحقائق مثار شك في صحة الترجمة واختلافها عن الأصل فإنه أعطى اهتماما كبيرا كذلك للملحوظات كثيرة جاءت نتيجة دراسة علمية موضوعية للوثيقة نفسها نذكر منها هنا :

أولا : للوثيقة ترجمتان وبينهما اختلاف واضح .

ثانيا : الوثيقة (الرسالة) موجهة من علي باشا والي البصرة ومؤرخة في ٢١ من رجب ١١١٣هـ وهي تعادل ١٧٠١م وبالاطلاع على تاريخ العراق في فترة سنة ١٧٠١م لم نجد ما يشير إلى حادثة هجرة العتوب إلى البصرة على الرغم من أن حجم هذا الحدث بما يصحبه من قوة عسكرية وبشرية (١٥٠ سفينة على ظهرها ستة آلاف رجل مسلح) ، وما يترتب عليه من آثار بالنسبة لميناء البصرة يستدعي تسجيله (انظر عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ، الجزء الخامس ص ١٥٣ منشورات دار الشريف الرضي ، قم ، إيران ١٩٥٣م) حيث لا أثر لذلك مطلقا .

ثالثا : لم يكن العتوب من العشائر التابعة لإيران كما ذكرت الوثيقة .

رابعا : كان هؤلاء المذكورون في الوثيقة في طريقهم إلى الاستقرار في البصرة نهائيا ، وهذا يختلف -كليا- عن أولئك الذين قيل

إنهم أتوا إلى أم قصر ثم رحلوا منها إلى الكويت في فترة تسبق هذه الفترة كثيرا .

خامسا : تذكر الوثيقة توجه هؤلاء إلى البصرة فقط ، فمن أين أتى الكاتب بذكر أم قصر؟

سادسا : في سنة ١٧٠١م كانت الكويت قائمة ، ودليل ذلك رحلة مرتضى بن علوان إليها عام ١٧٠٩م ، ووصفه لها دليل على أنها نشأت قبل هذا التاريخ ، بالإضافة إلى ما هو معروف عن مسجد ابن بحر الذي قال النبهاني عنه : إنه بني في الكويت عام ١٦٧٠م .

سابعا : ما ذكره (لوريمر) عن الخليفات من وصف جيد لحالهم في دليل الخليج ج ٣ ص ١٢٥١ القسم الجغرافي يختلف تماما عما ذكر عنهم في الوثيقة ، المذكورة ، هذا بالإضافة إلى أنه ذكر أنهم مالكيون وليسوا بشافعيين أو حنابلة كما ذكرت الوثيقة وأن بيوتهم حوالي ٢١٠ بيوت ، وهذا أيضا مخالف بصورة واضحة لما جاء في الوثيقة من أن أعداد بيوتهم حوالي ألفي بيت ، وكان ينبغي أن يزيد عددهم لا أن ينقص .

كما ذكر (لوريمر) كذلك أنهم كانوا يعيشون في المدينة ويذهبون وراء أغنامهم في صحراء قطر مدة طويلة كل عام ، ثم يذهبون إلى رحلة الغوص التي تطول عادة أكثر من أربعة أشهر ، فمن أين جاء وصفهم (في الوثيقة) بأنهم كانوا دائما على المراكب وعملهم نقل التجارة ونقل أموالهم من مكان إلى آخر؟

هذا إلى جانب أن تاريخ آل خليفة معروف ولا يحتاج إلى كل هذه المحاولات التي تفسد الصورة الناصعة لهذا التاريخ ، والكويت والبحرين تربطهما منذ القدم من الروابط ما لا يمكن أن ننساه أو نتغافل عنه .

كذلك لم تكن هناك عشيرتان إحداهما تسمى العتوب والأخرى تسمى الخليفة ومن ثم فإن ما جاء في الوثيقة لا علاقة له بالعتوب الذين منهم الخليفة ، وهذا يضعنا أمام احتمالين :

أولهما : وهو الأرجح أنها وثيقة غير صحيحة وضعت لأسباب كثيرة ليس هذا مجال بيانها .

وثانيها : أن هذه الوثيقة قد تكون وصفا لأحداث جرت في ساحل الخليج الشرقي ، ولا علاقة لها بالكويت وأهلها ، نظرا لوجود وثائق أخرى تنقض ما ورد في تلك الوثيقة التي أشرنا إليها ، ومن أراد الاطلاع على تفصيلات هذا الموضوع ، ففي الكتاب الذي أصدره المركز بعنوان (الكويت تواجه الأطماع) للدكتور يعقوب يوسف الغنيم الكثير مما يجلّي الحقيقة ، ويؤكد عدم صحة معلومات هذه الوثيقة تماما بالنسبة للكويت وأهلها .

ولنا مع الوثائق العثمانية وقفة أخرى في عدد قادم بإذن الله .